التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية

أ.غياط شريف *

أ. بوفموم محمد**

جامعة قالمة

Abstract:

The importance of small and medium companies (**SME**) in supporting the economic development comes from their role in creating new job's opportunities and their participation in the total added value. This gives the **SME** a prominent status in both the developed and developing economies through providing the necessary means to develop this sort of companies.

This article would spotlight on the current situation and the problems that face the **SME** in Algeria, in addition to some suggestive.

1 . مدخـــل

لا شك في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما وحيويا في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه مـن مساهمة من جهة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة ثانية المساهمة بفعالية في التصدير، وزيادة قدرات الابتكار، ضف إلى ذلك كو ـا تمثل وعاءا رئيسيا لاستقطاب العمالة. فكما هو معلوم تشكل هذه المؤسسات أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ تشير الإحصائيات في بعض دول العالم العربي إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل مـن عشرة عمال تمثل 95% في مصر و42% في تونس و50% في المغرب (أحمد فاروق غنيم، 2005) .

وبالنسبة للجزائر وانسجاما مع توجه سياستها الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، وإدراكا منها بأهمية الدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات دف إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطـب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تلعبه مستقبلا إذا ما حظيت بالعناية الكافية ،ويظهر ذلك مـن خـلال إتباع سياسات نقدية، وإنشاء هياكل تم خصيصا بدعم وتأهيل هذه المؤسسات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. ضمن هـذا السياق تندرج هذه الدراسة التي دف إلى تكوين رؤية فكرية حول تجربة الجزائر في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات ترقيتها على اعتبار أنه ينظر لها كأفضل وسيلة للإنعاش الاقتصادي لما تتميز به من سهولة التكيف والمرونة التي تجعلها قادرة على الجمـع بين التنمية بشقيها الاقتصادي (نمو اقتصادي) والاجتماعي (توفير مناصب شغل) وجلب الثروة. ولتحقيق هدف هذه الدراسة وافتراضها المطروح فإن نطاقها يشتمل عرض وتحليل الفقرات التالية:

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرامج الراعية لها من حيث الترخيص، التمويل
- المشاكل والصعاب التي تعيق نمو وتطور هذه المؤسسات.

ويستند الباحثان في تكوين الرؤية المذكورة إلى افتراض أساسي مؤداه أن تحقيق التنمية المنشودة والنمو الاقتصادي المرغوب فيه لا يتأتى إلا من خلال يئة الأرضية التي تكفل توسع نشاط هذه المؤسسات في جميع المشاريع خاصة قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات، رفع التحديات التنافسية وغزو الأسواق الخارجية إلى جانب المؤسسات الكبيرة ومواجهة الصدمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لايوجد تعريف متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فطبقا لمنظمة العمل الدولية، لا يمكن لتعريف وحيد أن يشمل جميـع أبعاد الحجم "الصغير" أو "المتوسط" للعمل التجاري. ولا يمكن لهذا التعريف، و أن يعبر عن الاختلافات بين الشركات أو القطاعات أو البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة. وتستند معظم تعاريف الحجم إلى معايير من قبيل عدد العاملين، أو الميزانية الإجمالية، أو الـرقم السنوي للأعمال (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية،2000) أما المشرع الجزائري فقد أخذ بالتعريف المعتمد من طرف الاتحـاد الأوربي الذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأ ا"كل مؤسسة تضم على الأقل من 250 أجير ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوروبية والتي لا تكون في حد ذا ا ممتلكة بنسبة 25% من

* أ.غياط شريف، أستاذ مساعد مكلف بالدروس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قالمة.

**أ. بوقموم محمد، أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قالمة.

قبل مؤسسة أخرى لانطبق على هذه المعايير" (حسين رحيم،2002، 52)، وهذا في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الاورو متوسطي وتوقيعها على ميثاق بولونيا سنة 2000 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(M.K.MENNA, 2003).

. 2.واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرزت تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا واسعا لـدعم نمـو وترقيـة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جـرى الاتفـاق بـشأنه مـع صـندوق النقـد الدولي"1994". و للوقوف على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنة 1994 نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	1994	1995	* 1999	2001	** 2002	2003	*** 2004
عدد المؤسسات	26.212	177.365	159.507	179.893	188.893	288.587	312.959

المصدر: *ناجي بن حسين، افاق الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد وا تمع، العدد 02، 2004، ص 94.

** Site Internet Du Ministère Des PME Et L'Artisanat, Bulletin D'Information Economiques Pour L'Année 2002/2003, www. Pmeart-dz.org

*** Site Internet Du Ministère Des PME Et L'Artisanat, Bulletin D'Information Economiques Pour L'Année 2004, www . pmeart-dz.org

تتبين من خلال معطيات الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر ،حيث بلغ 26212 مؤسـسة، عـام 1994 ليتضاعف من بعدها العدد حتى يصل في حدود عام 2004 إلى 312959 مؤسسة، بمعنى أن عدد المؤسـسات قـد زاد في خلال عقد من الزمن بـ 286747 مؤسسة، ويرجع ذلك في اعتقادنا إلى انتهاج بنك الجزائر لسياسة ائتمانية توسعية موجهة نحـو تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع ابتداء من سنة 2001، حيث وصـلت إلى حـدود 05 % (Farouk BOYACOUB,2004,26) ، وقد كان لاعتماد هذه السياسة المصرفية الصدى الايجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين نظرا للأهمية التي حضي ا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة وتيسير شروط تقديمه، فضلا عن اتباع استراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع الحيوي على المديين المتوسط والبعيد، مدعمة بآليات وميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، الغاية منها تجاوز العراقيل التي تحول دون تنمية وتطوير هذا القطاع، فتم استحداث صـندوق ضمان القروض بقيمة 30 مليار دينار جزائري، وصندوق رأسمال المخاطر بقيمة 3,5 مليار دينار جزائري، إلى جانب إنشاء المرصـد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتواجد في سبع قطاعات أساسية، حيث أوضحت إحصائيات سنتي 2003 و 2004 أهم قطاعات تواجد وتمركز هذه المؤسسات وفق ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط "قطاع خاص"

قطاعات النشاط	سنة 2003		سنة 2004		معدل التغير%
	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	
البناء والأشغال عمومية	*65.799*	*31,64*	*72.869*	*32,32*	*10,74*
التجارة	*34.681*	*16,68*	*37.954*	*16,83*	*09,43*
النقل والاتصالات	*18.771*	*09,03*	*20.294*	*09,00*	*08,11*
الخدمات	*15.927*	*07,70*	*16.933*	*07,51*	*06,31*
الفندقة والطعام	*13.230*	*06,36*	*14.103*	*06,26*	*06,60*
الصناعات الغذائية	*13.058*	*06,28*	*13.673*	*06,06*	*04,71*
قطاعات أخرى	*46.483*	*22,35*	*49.623*	*22,01*	*06,75*
/ موع	207.949	100	225.449	100	08,41

Source: Site Internet Du Ministère Des PME et l'artisanat Bulletin D'Informations économiques- DSIS, N°06, pour 2004, www.pmeart- dz.org

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تضاعف بنسبة 08,41 % أغلبها في قطاع البناء والإشغال العمومية حيث قدر معدل الزيادة في هذا القطاع بـ 10% ويرجع ذلك لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة ذا القطاع لا سيما في مجال بناء السكن مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي. وإذا ما رجعنا إلى إحصائيات سنة 2004 والتركيز عليها نسجل أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح ا لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بلغ 312959 مؤسسة تشغل حوالي 838504 أجير، ويندرج ضمن هذه المؤسسات، مؤسسات القطاع الخاص والبالغ عددها 225449 مؤسسة أي ما يعادل نسبة *72,04*% من

إجمالي عدد المؤسسات وتشغل حوالي 592.758 أجير، ويدخل ضمن هذه المؤسسات، المؤسسات المصغرة (أقل من 10أجراء) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل 10 أجراء فأكثر، أما فيما يخص المؤسسات التابعة للقطاع العام فقد قدر عددها بـ 778 مؤسسة، أي ما نسبته 0,25 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشغل حوالي 71826 أجير أي نسبة 8,56% من مجموع الإجراء، في حين قدر عدد الحرفيين المصرح م لدى غرف الصناعة التقليدية والحرف بـ 173920 حرفي موزعين على 86732 ورشة حرفية ، بحيث قدر عدد العاملين ضمن تعاونيات الصناعة التقليدية بـ 1574 حرفي ، وفي مؤسسات الصناعة التقليدية بـ 570 حرفين، أما الباقي فقدر عددهم بـ 171.776 حرفي مستقل (لا ينتمون لأي تعاونية أو مؤسسة). والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2002-2004):

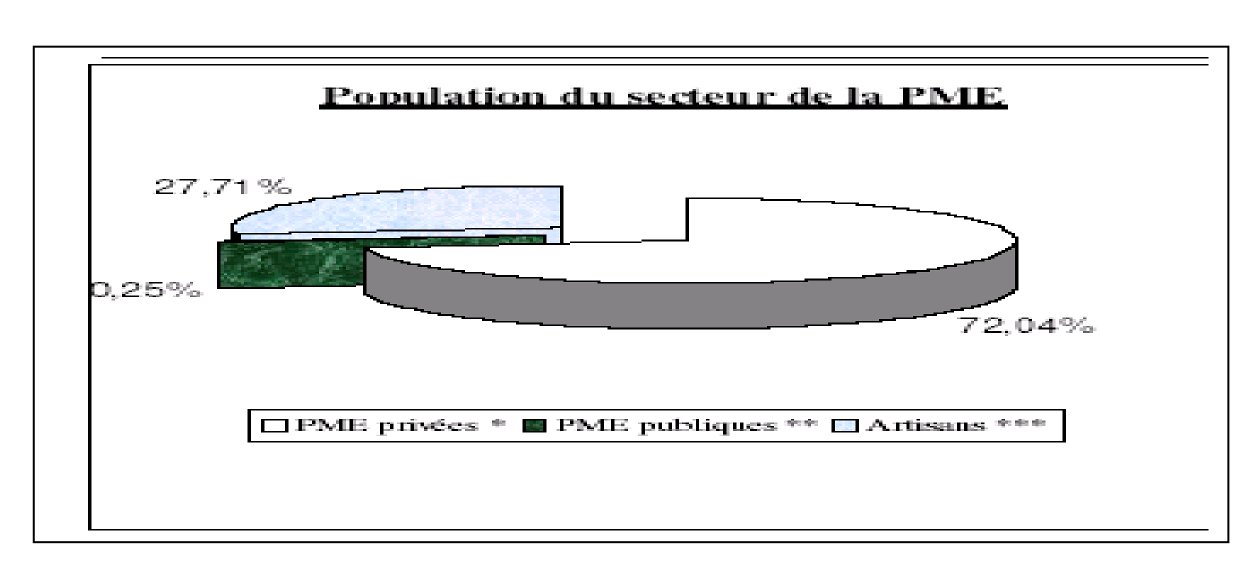
الجدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2002-2004)

Source: Internet du ministère des PME et l'artisanat Bulletin D'Informations économiques, op.cit 2002,2003,2004.

من واقع الأرقام السابقة، نلاحظ تزايد عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2002-2004 قدر بحوالي 51096 مؤسسة، كذلك تزايد في حجم العمالة ، حيث وصل سنة 2004 إلى 838.504 عامل. والشكل التالي يوضح توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي:

الشكل رقم (01): توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية

	سنة 2002		سنة 2003		سنة 2004		
	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	التطور في عدد المؤسسات
PME **قطاع خاص**	189.552	72,39	207.949	72,05	225.449	72,04	35.897
PME **قطاع عام**	788	0,3	788	0,27	778	0,25	10-
PME **حرف تقليدية**	71.523	27,31	79.850	27,66	86.732	27,71	15.209
ا موع	261.863	100	288.587	100	312.959	100	51.096



Source: site Internet du ministère des PME et l'artisanat, op.cit.

وللوقوف بصورة أكثر اشراقة ووضوح على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي للجزائر سيما تلك التي تعود إلى القطاع الخاص، ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام للفترة (1999-2003) نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام"خارج قطاع المحرفات"

الوحدة: مليار د

السنة	1999		2000		2001		2002		2003	
قطاع النشاط	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
ق، عام	420	24,6	457,8	25,2	481,5	23,6	505	23,1	550,6	22,9
ق،خاص	1.288	75,4	1356,8	74,8	1560,2	76,4	1679,1	76,9	1884,2	77,40
إجمالي PIB	1.708	100	1714,6	100	2041,7	100	2184,1	100	2434,8	100

Source: site Internet du ministère des PME et l'artisanat, op.cit.

يتضح من الجدول أعلاه، أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر، إذ يشارك هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة حيث قدرت في سنة 1999بـ 75.4% وإن انخفضت في سنة 2000 فإ ا ما لبثت أن عرفت ارتفاعا أخر بدءا من سنة 2001 لتصل إلى 77,40% سنة 2003 وهو مايعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ 1884,2 مليار د ج وتتوزع على وجه الخصوص في النشاط الفلاحي والتجاري والبناء والخدمات .وهذا ما يجعلنا نؤكد على ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، خاصة وأن عدد هذه المؤسسات سيرتفع وأن نسبتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا أضفنا المؤسسات التي تتحرك في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، بسبب (صالح صالحي،18، 2004): " الثقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان ا اورة، فأن عدد هام من المؤسسات نحو القطاع غير الرسمي، ومن ثم منع إنشاء مؤسسات أخرى كثيرة " فان مساهمتها في الاقتصاد الوطني محدودة، و بالتالي فانه هناك فرصة للتخفيف من المشكلات بالتركيز على البدائل المتعلقة بتطوير وترقية هذه المؤسسات والتخفيف من مشكلا ا المتعلقة بالضرائب والضمان الاجتماعي والفوائد المسبقة والضمانات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الرسمي على حساب الاقتصاد الموازي بزيادة انكشاف الأنشطة الاقتصادية لآلاف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تحاول تجاوز الكثير من الصعوبات والعراقيل التي تحد من نموها و تطورها.

3.استراتيجيه تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة وتفعيل دورها في التنمية المحلية.

إيمانا منها بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات في مجال تنمية هذا القطاع وبلوغ الأهداف المرجوة منه، وفيما يلي نحاول التعرض لأهم هذه الآليات من خلال العناصر التالية:

أ.الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايد الاهتمام ا فرض حتمية تعاضد جهود هيئات عديدة من أجل تمكين هذه المؤسـسات بلوغ الأهداف المنوط ا ، والتي من أهمها:

✓ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)** : استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيـذي رقـم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر1996 ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطا ا، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية وتضطلع بالمهام التالية)الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،2003):

* تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.

* تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطا م.

* تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

ومن هنا فالوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي والفني للمستحدثين وتسهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجـالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل وتحقيق المداخيل لمستحدثيها من جهة، وضمان استرداد الديون المحصل عليها خلال الآجال المحددة مـن جهة أخرى.

يتم استخدام صيغ التمويل الثنائي والثلاثي، تكون الأولى بين الطرف المستفيد والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والثانية بين الطرفين السابقين والبنك وتكون تشكيلة التمويل حسب هذه الأخيرة كما يلي:

* لمساهمة المالية لأصحاب المشاريع، وتتغير نسبة المساهمة حسب تغير حجم الاستثمار وموطنه.

* قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة يتغير حسب مستوى الاستثمار.
*قرض بنكي يخفض جزء هام فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.ويمكن تلخيص ذلك من خلال ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

		الاستثمار ≤ 2000.000دج	2.000.000دج < قيمة الاستثمار< 10^6 د ج
القرض بدون فائدة		%25	%20
المناطق الخاصة	المساهمة الشخصية	% 05	%08
	القروض البنكية	% 70	%72
المناطق الأخرى	المساهمة الشخصية	% 05	% 10
	القروض البنكية	% 70	%70

المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه هو: أن العبء الأكبر في التمويل يقع على عاتق البنوك التجارية بالدرجة الأولى إذ تتراوح نسبة المساهمة البنكية مابين 70 % إلى 72% من القيمة الإجمالية للاستثمار تليها بعد ذلك القروض بدون فائدة، و الأموال الخاصة مما يؤكد سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات، كما نلاحظ أن نسبة القروض بدون فائدة تنخفض كلما اتجه مبلغ الاستثمار إلى نحو الارتفاع، يقابله تزايد في نسبة مساهمة البنوك في التمويل في حين تتجه نسبة مساهمة صاحب المشروع في الارتفاع، والهدف من ذلك كله دفع القدرات التي لم تسعفها الإمكانات المالية عن المساهمة في الحياة الاقتصادية إلى تجسيد أفكارها الاستثمارية في الواقع بموجب الدعم المالي.

✓ **وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات(APSI):** طبقا لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 05-10-1993،فإن الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحيق استثمارا م، حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأ ا سواء كان بالقبول أو بالرفض.

وقد تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار أمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله.وأهم ما ميز التشريع الجديد بما يلي(معوان مصطفى،2003،20):
* المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب.
* إلغاء التمييز بين الاستثمار العام و الخاص.
*إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار و إصدار التراخيص.

✓ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) :** تم استحداث هذه الوكالة سنة 2004**،** وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها ومن أهم وظائفها نذكر (المرسوم التنفيذي رقم 04-14):
* تقديم القروض بدون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
* إقامة وتوطد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

✓ **صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:** انشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهو بمثابة آلية جديد لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون المستحقة وفوائدها في حالة فشل المشروعات الممولة.

✓ **البنوك التجارية:** تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدرا مهما من مصادر التمويل لهذه المؤسسات، وتجدر الإشارة هنا أن تدخل البنوك يخضع للقاعد التجارية المعمول ا مع بقية المتعاملين.

✓ **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر2002، ويعتبر إنجازا حقيقيا لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه يعالج أهم المشاكل التي تعاني منه هذه المؤسسات والمتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، كما أنه يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحول دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن آخر الإجراءات المتخذة لصالح تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كانت خلال شهر جانفي 2004 واتسمت بإنشاء صندوقين جديدين هما(جريدة الشروق، 2004 العدد 981).:
* صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 30 مليار د ج.
* صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 3,5 مليار د ج.

ب- الدور المرتقب من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني:

يرجع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وذلك من خلال مساهمتها في (فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، 2004، 65):

* تنويع مصادر الدخل ، من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات ، وإمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج ، إضافة إلى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت ، بحيث تدعم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي .
* توفير فرص العمل للمواطنين وتقليل مشكلة البطالة .
* خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .
* إمكانية تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية، من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تعبئة المدخرات الوطنية، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية، ودعم القيمة المضافة، وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات.
* اضافة إلى ما سبق فأن الهدف المنشود من وراء تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقف عند تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة وإنما يتعدى ذلك إلى تحقيق تنمية بالمفهوم الحديث

4. المشاكل التي تعترض إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: على ضوء ما تقدم، تتبين مدى العناية والأهمية البالغة التي يتلقاها هذا النوع من المؤسسات (PME/PMI) حيث أولته الدولة اهتماما كبيرا، ويتجلى ذلك في إنشاء وزارة خاصة ا في شهر جويلية 1993، غير أنه ورغم الجهود المبذولة بشأن تطويرها وترقيتها وكذا الدعم الذي تحضى به، بدءا بتطبيق العديد من الإجراءات التشجيعية والتحفيزية، سيما في مجال الاستثمار. إلا أنه وعلى الرغم مما تتوفر عليه هذه المؤسسات من مجموعة من المزايا التي تمكنها من القيام بالدور المنوط ا في الاقتصاد الوطني. فإ ا لا تزال تشكل قطاعا هشان تعصف به جملة من المشاكل و المعوقات والتي من شأ ا أن تقلص أو تلغي من فرص امتلاكها الميزة التنافسية، ولعل أهمها في هذا الصدد ما يلي:

1) الائتمان: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل، أي حصولها على الموارد المالية اللازمة للقيام بالمشروع أو تسويق منتجا ا أو تكوين مستخدميها، ويرجع السبب في ذلك إلى:

* البحث عن الاستقلالية المالية، حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار، وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار، ولعل تخوفه في هذا الشأن يعزى إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار، يرى فيه إشراكا مع أي متعامل أجنبي (خارج عن المؤسسة)ن كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته (ثقافة مالية ومصرفية)
* ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والفضاء الاقتصادي الجديد، فعلى الرغم من الحديث عن إجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات والشراكة، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

- غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل
- المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة، ومن ثم فإن معالجة الملفات، خاصة بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني، تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة
- نقص في المعلومات المالية خاصة في ما يتعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان، بسب عدم الاستقلالية النسبية، وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفائدة وحجمها الضئيل مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض

2) نظام المعلومات: إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير تجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة وكذا التغيرات البيئية، خاصة في بدايا ا الأولى فمن المؤكد أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، تتواجد في محيط معلوماتي ضعيف للغاية ولا يساعد على تنميتها ونموها.

ففي غياب بطاقية صحيحة ودقيقة للمعلومات بعدد هذه المؤسسات و تمركزها الجغرافي،....... الخ، أو بعبارة أدق غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات، يجعل قيام هذه المؤسسات يتم في فوضى عارمة لانعدام الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة جيدة، وشح المعلومات الضرورية عن المهتمين ذا القطاع وهو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للمؤسسات الصغيرة والمصغرة

3) صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية: حيث أنه إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، فإن إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن و وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير، لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك ما يلي:

أ) مشكلة الذهنيات أو العقليات ن حيث أ ا لم تتهيأ بعد لهضم واستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات وبالتالي التعامل معه وفق متطلباته

ب) سرعة حركية التقنين وإنتاج النصوص، لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية
4) صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة ومن ثم انجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية بسب:
***** طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار
* الرفض بدون مبرر في كثير من الحالات لعدد من الطلبات
* ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملائمتها
5) عدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات، حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة، والمبرر في ذلك هو صغر حجمها وكذلك لتكيفها مع المتغيرات، سيما تغيرات المحيط التنافسي. وعليه فنادرا ما نجد هذا النوع من المؤسسات يعتمد مخططات تكوين لتنمية معارف مستخدميها والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى لارتفاع تكلفة عملية التكوين
6) التكنولوجيا: من بين الصعاب التي تواجهها أيضا المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة، مسألة الحصول على التكنولوجيا شأنها في ذلك شأن المورد البشري، وذلك لقلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى وهو مال يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال**.** حتى أن ما يتوفر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات و الاختراعات الجديدة
7) غياب ثقافة مؤسسية: لا ريب في أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من نجاحات ورقي يعود إلى ما توصلت غليه من نهضة وتطور علمي، إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الانجازات. وجدير بالذكر هنا، أن إدارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وإن كنا نلاحظ هنا وأن نصيب المؤسسات الصغيرة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، وبالتالي فلا مناص من إيجاد أداة تمكن من تنظيم دخول الفكر المؤسسي إن لم نقل ثقافة المؤسسة إلى هذا النوع من المؤسسات.

خلاصة وتوصيات:

رغم حداثة نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعدم بلوغها بعد المكانة اللائقة بها على المستوى الاقتصادي الكلي، نظرا لاصطدامها في الواقع الاقتصادي بمجموعة من المعوقات السالف ذكرها، إلا أن خيارها، نابع من الإدراك بأن تشييد اقتصاد قوي، يمر حتما عبر بناء مؤسسات اقتصادية قوية، تقاس بالمعايير الدولية، وأما اقتصاد الريع فلن يعمر طويلا، ولبلوغ هذا الهدف، وقع خيار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعني إخراج الاقتصاد من اعتماده على مصدر واحد للدخل (المحروقات) إلى اعتماده على مصادر متعددة ومتنوعة، من شأنها توفير مناصب العمل وزيادة في معدلات النمو والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية في عالم سريع التطور. ومنذ ظهور الإصلاحات الاقتصادية، بذلت مجهودات جبارة لترقية الاستثمار وتنوع إنشاء المؤسسات لاسيما في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدءا بتفاقم العسر المالي وغياب الإدارة الرشيدة، التي تعوزها الحوافز الحقيقية للمنافسة الحرة والرغبة في التجديد والابتكار وإهمال عملية التأهيل والتأهيلية وذلك للافتقار إلى هذه المعارف التقنية.
ولتجاوز هذه المعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يتعين وجوبا إيجاد حلول لإشكاليات هذه المشروعات التي تحتاج لقوة دعم ومساندة كبيرة من شأنها أن تعطيها شحنة تحفيزية وتشجيعية في تطورها وترقيتها وذلك انطلاقا من إيجاد مؤسسات للترقية وتمويل هذه المشروعات مؤيدة ومدعمة بقوانين وتشريعات. وعليه فالأمر يتطلب في هذا الصدد، الاستفادة من التجارب والأساليب العالمية كالتجربة اليابانية والايطالية الرائدتين في هذا المجال وكذلك دراسة أسباب وعوامل نجاحها والتي نلخصها في النقاط التالية:

- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية.
- الإسراع في تبسيط تدابير صرف القـرض، مع إمكانيـة استبعاد الشروط التـي تفرضـها البنـوك

كالضمانات والتحليلات المالية وغيرها، واستبدال ذلك بطرق مستحدثة، بمعنى اعتماد البنوك على صيغ تمويلية أكثر نجاعة كاستحداث نظام تصنيف الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خير الدين معطى الله، 2005، 154)

- تعزيز موقع ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني

- توفير مناخ استثماري مناسب، وذلك باتخاذ إجراءات عملية وملموسة في اتجاه تحفيز الإنتاج، واجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ووضع استراتيجيات تنافس السلع الأجنبية وتضمن بقاءها على الساحة الدولية خاصة مع وشك اتمام ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
ضف إلى ذلك القيام بدراسات جادة ومعمقة للعراقيل التي تقف حجرة عثرة أمام ترقية وتطوير هذه المؤسسات، وذلك في أقرب الآجال لتمكينها من أداء دورها الفعال في عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم خلق مناصب شغل عديدة وإنتاج تشكيلة واسعة من السلع والخدمات.
وعليه وانطلاقا مما تقدم، نرى من الضرورة بمكان الإسهام ولو بإيجاز في تقديم بعض الاقتراحات التي يمكنها المساهمة في تهيئة الأرضية اللازمة لتطوير هذه المؤسسات والنهوض بها ومنها:

- ترقية السوق العقاري بالاعتماد على أسلوب البيع بالمزاد العلني، مع الإسراع في تسوية قضايا العقار

العالقة بسب عدم وضوح ملكيتها

- التخفيف من الرسوم الضريبية والجمركية وهذا حسب نشاط كل مؤسسة لتشجيع قيام هذه المؤسسات
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لنشاط المؤسسة الصغير والمتوسطة
- تشجيع التحاق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة (ترقية وتطوير بورصة المناولة
- تعميم الثقافة التسييرية (ثقافة المؤسسة) لدى المستثمرين
- ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل الوسائل للآنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب شغل وجلب الثروة، فهي إلى جانب المؤسسات الصناعية الكبرى، بإمكا ا رفع التحديات التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الخارجية

الهوامش:

1. فاروق غنيم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كممتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف، المركز الدولي للمشروعات الخاصة،2005.
www.cipe-arabia.org
2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير من إعداد أمانة الاونكتاد بعنوان: المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلس التجارة والتنمية ، جونيـف 3-5 جويلية 2000، ص 07.
3. حسين رحيم ، ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"نظام المحاضن" الوطني الأول حول م .ص.م ودورها في التنمية، جامعة الأغواط 2002.ص52 ، نقلا من :
G.A.Koukou Douko, M.Boudoux, M.Roge, L'accompagnement managérial et industriel de la PME, édition, L'Harmattan, 2000, p23
4.M.K.MENNA, Chercheur au CREAD,BNA Finance, Revue trimestrielle,N°05, Juillet /septembre, 2003.p07.
5. M.Farouk BOYACOUB, Financement de L'investissement et de la croissance, revue BADR INFOS N°2 , MARS 2002,p26.

6. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2004،ص18.
7. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،2003.
8. معوان مصطفى، دور الجماعات المحلية في دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتـصادية، جامعـة ورقلة ،2003ص20.
9. للمزيد من التفصيل أنظر: المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية العدد 06 لسنة 2004.
10. مقالة بعنوان: بيروقراطية البنوك تساهم في فشل المشاريع الطموحة، جريدة الشروق العدد 981، الصادر بتاريخ 22 جانفي 2004.
11. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، الإسكندرية، 2004، ص 65.
12.خير الدين معطى الله، بوقموم محمد، تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، باتنة ، العدد 13، 2005، ص 154.

قائمة المراجع:

1. ناجي بن حسين، افاق الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد وا تمع، العدد 02، 2004.
2. خير الدين معطى الله، بوقموم محمد، تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، باتنة ، العدد 13، 2005.
3.فاروق غنيم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كممتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف،
Wwww.cipe-arabia.org.
4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير من إعداد أمانة الاونكتاد بعنوان: المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلس التجارة والتنمية ، جونيـف 3-5 جويلية 2000.
5. حسين رحيم ، ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"نظام المحاضن" الوطني الأول حول م .ص.م ودورها في التنمية، جامعة الأغواط 2002.
6. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفـاق التنميـة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2004.
7. . الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،2003.
8. معوان مصطفى، دور الجماعات المحلية في دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتـصادية، جامعـة ورقلة2003.
9. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية العدد 06 لسنة 2004.
10. بيروقراطية البنوك تساهم في فشل المشاريع الطموحة، جريدة الشروق العدد 981، الصادر بتاريخ 22 جانفي 2004.
11.فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، الإسكندرية، 2004.
12. Site Internet Du Ministère Des PME Et L'Artisanat, Bulletin D'Information Economiques Pour L'Année 2002-2003-2004, www. Pmeart-dz.org.
13. M.K.MENNA, Chercheur au CREAD,BNA Finance, Revue trimestrielle,N°05, Juillet /septembre, 2003.
14. M.Farouk BOYACOUB, Financement de L'investissement et de la croissance, revue BADR INFOS N°2 , MARS 2002.